الورقة الثالثة

البيئة الحاكمة لتحركات الدول العربية «الاعتدال والممانعة»، وإيران وتركيا

د. أحمد سعيد نوفل*

تعيش منطقتنا هذه الأيام أجواء توترٍ وحربٍ، وتوقُّع شن إسرائيل لعدوان على لبنان، وسوريا، وقطاع غزة، وحتى إيران.

إنَّ الحروب والصراعات هي السمة الرئيسية في المنطقة منذ أكثر من مائة عام، بسبب مقاومة العرب والفلسطينيين للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، واستمرار العدوان الإسرائيلي عليهم.

ومازالت حالة الصراع مستمرة بين العرب والحركة الصهيونية، على الرغم من توقيع اتفاقيات تسوية بين إسرائيل وبعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما يثبت أن تلك الاتفاقيات لم تنه حالة الصراع والحروب بين العرب وإسرائيل.

إلا أنه يوجد تفاوت في مواقف الدول العربية من الكيان الصهيوني وإدارة الصراع معه، مما أدى إلى ظهور تسميات متعددة للأقطار العربية في مواجهة إسرائيل، كان آخرها مصطلح: دول الاعتدال ودول الممانعة، كما دخل إلى حلبة الصراع مؤخراً عناصر جديدة ومهمة إلى الجانب العربي، لم تكن موجودة من قبل، وهي إيران وتركيا.

وزاد الحديث في الأشهر الأخيرة عن احتمالات حدوث حرب شاملة في المدى المنظور، خاصة بعد وصول حكومة نتنياهو اليمينية إلى السلطة، وتهديداتها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

وتعالج هذه الورقة البيئة الحاكمة للدول العربية المعتدلة والممانعة، وكذلك لكل من إيران وتركيا، والمؤثرة على مواقفهم من احتمال حدوث حرب شاملة في المنطقة، وأقتصر في بحثي على ثلاث دول عربية هي: مصر والأردن والسعودية، تمثل دول الاعتدال العربي،

* أستاذ العلوم السياسية- جامعة فيلادلفيا.

بينما لم نجد سوى دولة وحيدة ممانعة هي سوريا، ويضاف إلى دول الممانعة طرف غير عربي هو إيران، وحركات مقاومة ليست بدول هي حزب الله وحماس.

وفي البداية لا بد من الإشارة إلى ثلاث ظواهر لطبيعة الصراع في الشرق الأوسط:

الأولى: على الرغم من احتمال حدوث حرب جديدة، إلا أن العدوان العسكري الإسرائيلي الصهيوني على الفلسطينيين والعرب لم يتوقف منذ بدء الصراع العربي- الإسرائيلي قبل أكثر من قرن، وفي حال حدوث مواجهة عسكرية جديدة، فإنها تدخل ضمن سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على العرب والفلسطينيين، وأنها ليست المرة الأولى التي تدق فيها إسرائيل طبول الحرب.

الثانية: هناك استعراض للقوة لدى جميع أطراف الصراع، وكأن الحرب ستحدث حتماً، من خلال المناورات العسكرية، والحصول على الأسلحة والصواريخ، والإعلان عن جاهزيتها للحرب القادمة، والتهديد بأن نتائجها ستكون مدمرة على الطرف الآخر.

الثالثة: إسرائيل هي التي تبدأ دائماً بالحرب، لخلق واقع جديد، ولفرض ظروف جديدة في معادلة الصراع، وللخروج من المأزق الذي وصلت إليه عملية التسوية مع الفلسطينيين، وللتخلص من الضغوط الأمريكية والدولية عليها، وكذلك للخروج من الوضع الداخلي لحكومتها والتباين في مواقف حكومة الائتلاف من تلك الضغوطات.

وقبل تحليل البيئة الحاكمة لتحركات الدول العربية المعتدلة والممانعة في الظروف الحالية، لا بد من استعراض طبيعة العلاقات العربية- العربية وتطور مواقفها في الصراع العربي- الإسرائيلي.

المرحلة الأولى

غلب على فترة الخمسينيات والستينيات الخلافات الحادة بين تيارين في الوطن العربي، هما: الدول المحافظة والدول التقدمية.

وتعدّ تلك المرحلة من أخطر المراحل في تاريخ العلاقات العربية- العربية، لأن الدول العربية دخلت في لعبة التحالفات في الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، ولا شك في أن كلا المعسكرين لعبا دوراً مهما في تغذية الخلافات بين الدول العربية.

كما شهدت تلك الفترة قيام تكتلات وأحلاف عسكرية وسياسية، دخلت فيها الدول العربية بعضها ضد بعض، ووصلت إلى درجة الاشتباك المسلح، خلال الحرب التي خاضها الجيش المصري مع الجيش السعودي في اليمن، ومشاركة دول عربية أخرى في تلك الحرب إلى جانب الفريقين.

وانتهت هذه المرحلة بالعدوان الإسرائيلي على الدول العربية (الأردن ومصر وسوريا) في ٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، التي وحدت مواقف الدول العربية اتجاه العدوان الإسرائيلي في مؤتمر قمة الخرطوم في العام ١٩٦٧.

المرحلة الثانية

مرحلة السبعينيات، وتعدّ بحق من أفضل مراحل العلاقات العربية ـ العربية، بسبب ما حدث فيها من تقارب وتعاون بين الدول العربية، إلى حد استعمال سلاح النفط العربي لأول مرة، لمصلحة الصراع العربي- الإسرائيلي، ومشاركة جيوش عربية عديدة إلى جانب القوات السورية والمصرية في حرب تشرين ثاني/ أكتوبر عام ١٩٧٣، ودعم الدول العربية الغنية لدول المواجهة في شراء السلاح والعتاد، وزيادة التعاون الاقتصادي بينها، ولكن تلك المرحلة كانت قصيرة وانتهت مع نهاية السبعينيات، بسبب زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، وتوقيعه فيما بعد على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مما دفع غالبية الدول العربية إلى مقاطعة مصر، ونقل جامعة الدول العربية إلى تونس.

المرحلة الثالثة

فترة الثمانينيات والتسعينيات، وتصاعدت فيها الخلافات بين الدول العربية وانقسمت بين مؤيد للعراق في حربه مع إيران، وبين مؤيد لإيران، وانتهت بانقسام حاد في المواقف بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت عام ١٩٩٠، ووقوف بعض الدول العربية إلى جانب القوات الأجنبية ضد العراق، ودول أخرى ضد تدخل القوات الأجنبية في حل الأزمة.

واعتبرت هذه المرحلة من أسوأ المراحل في تاريخ العلاقات بين الدول العربية، بسبب استعانة بعض الدول العربية بالقوات الأجنبية لمحاربة دولة عربية هي العراق، وبمشاركة تلك الدول، مما أثر في الأمن القومي العربي، الذي لم يعد قائماً منذ ذلك الوقت، وانعكست تلك الخلافات على مواقفها من القضية الفلسطينية.

المرحلة الرابعة

وهي المرحلة الحالية التي بدأت في مطلع الألفية الثالثة، وتميزت بخلافات في المواقف من القضية الفلسطينية وعملية السلام مع إسرائيل، والحصار المفروض على قطاع غزة، بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وانقسمت الدول العربية بين دول الاعتدال ودول الممانعة، ورفض بعضها المشاركة في مؤتمرات القمة العربية، بسبب انعقادها في دول عربية علاقاتها متوترة معها، وبينما كانت الدول العربية ـ على الرغم من خلافاتها في الماضي ـ تتفق فيما بينها على القضية الفلسطينية، باتت حالياً تتخذ مواقف مختلفة تؤثر في العلاقات العربية- العربية، وفي مواقفها المتباعدة من الصراع العربي- الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أهمية القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي العربي، إلا أنه من الصعب الحديث عن موقف عربي موحَّد من فلسطين بعد عملية السلام في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، فهناك دول عربية اعترفت بإسرائيل، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، ودول عربية تقيم معها علاقات من دون أن تصل إلى الاعتراف الرسمي، ودول بعيدة عن المشرق العربي ولا تفضل التعامل بشكل مباشر مع تداعيات القضية الفلسطينية، ودول أخرى لا تعترف بإسرائيل ومن غير الممكن تغيير موقفها في السنوات القادمة، وظهرت حالة استقطاب واضحة في الفترة الأخيرة بين الدول العربية التي انقسمت إلى ثلاثة محاور:

١. محور الاعتدال، وهو الحليف التقليدي للولايات المتحدة، ويضم مصر والأردن والسعودية ودول الخليج.
٢. المعسكر الرافض للسياسة الأمريكية والمرفوض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة سوريا، ويضم كل منظمات المقاومة، كحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٣. المعسكر الثالث يضم باقي الدول العربية، وخاصة اليمن وليبيا والجزائر وقطر، التي وقفت موقف الوسط من القضية الفلسطينية.

وشكَّل العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بدء مرحلة جديدة في العلاقات العربية- العربية، فقد انقسمت بين مؤيد لصمود المقاومة الفلسطينية، وبين انتقادها واتهامها بالمسؤولية عن العدوان، وبدلاً من أن يوحد العدوان العرب، فقد زاد من الخلافات فيما

بينهم، وعجز النظام العربي الرسمي في عقد مؤتمر قمة للرد على العدوان، وأثّر ذلك في انكشاف الأمن القومي العربي، وظهر العجز في النظام الرسمي العربي وفقدانه للقوة والتماسك وابتعاده عن نبض الشارع العربي، الذي وقف خلف المقاومة الفلسطينية، مما زاد في عزلة الدول العربية عامة والمعتدلة خاصة عن جماهيرها، وفي الانقسامات العربية- العربية.

وتأتي تلك التطورات لتساهم في ولادة محاور سبق أن ظهرت في النظام الرسمي العربي منذ مطلع التسعينيات، بين دول الاعتدال ودول الصمود، ولكي تعمق الانقسامات في الوطن العربي.

البيئة الحاكمة لتحركات دول الاعتدال العربي

الموقف المصري

من المعروف أن دور مصر في القضية الفلسطينية، تراجع إلى حد كبير بعد توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، بخلاف ما كانت عليه في فترة الزعيم جمال عبد الناصر، وفي الفترة الأولى من حكم أنور السادات، إلا أنها استعادت دورها، وزاد اهتمامها بالقضية الفلسطينية من خلال لعبها دور الوسيط بين طرفي الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بدلاً من الدور القيادي الذي لعبته من قبل.

وحاولت مصر في السنوات الأخيرة، لعب دور الوسيط بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبين التنظيمات الفلسطينية نفسها، إلا أن الخطاب السياسي المصري غلب عليه طابع «الاعتدال» بشكل واضح من خلال الموقف المصري من حرب صيف عام ٢٠٠٦ على لبنان، وصمود المقاومة اللبنانية في وجه العدوان الإسرائيلي، وعدم الاعتراف المصري بهذا الصمود الذي اعترف به قادة الجيش الإسرائيلي، بل واتهام حزب الله بأنه يريد توريط لبنان والدول العربية من خلال خطفها لجنديين إسرائيليين كانا السبب في إشعال الحرب، بدلاً من انتقاد العدوان الإسرائيلي.

وانتقد الرئيس المصري خلال العدوان الإسرائيلي المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ورأى أنَّ نشاطهما لا يحقق سوى مكاسب محدودة، وأنَّ الشعب هو الذي يدفع الثمن، وقال حسني مبارك في حديث صحفي: «لا أحد يشكك في حق الشعوب في مقاومة قوات الاحتلال، ولكن هذه المقاومة يتعين أن تلتزم بحسابات الربح والخسارة»، وأن إشعال الموقف تحقيقاً

لمكاسب محدودة يتجاهل الهدف الأساسي للفلسطينيين، وهو إقامة الدولة المستقلة، مشيراً إلى أن ما ذكره عن المقاومة الفلسطينية ينطبق بدوره على المقاومة اللبنانية، وقال: «إنَّ التصعيد الإسرائيلي في لبنان يجر المنطقة لمنزلق خطر»، مشدداً على أن الشعب اللبناني كالشعب الفلسطيني يدفع الثمن[١].

ومن أهم المواقف الصادرة عن مصر خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان، قول الرئيس المصري إنَّ الجيش المصري هو من أجل الدفاع عن مصر فقط، وليس لمقاتلة إسرائيل، وقال مبارك رداً على المطالبين بدخول مصر الحرب دفاعاً عن لبنان، أو حزب الله، خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان «إنهم لا يدركون أن زمن المغامرات الخارجية قد انتهى، وأنه إذا كان ذلك جائزاً في وقت كان فيه تعداد مصر ٢٤ مليون نسمة فإنه ليس ممكناً الآن في ظل وجود ٨٥ مليون مصري يحتاجون تنمية وخدمات وفرص عمل ومشروعات إسكان».

وأكد الرئيس المصري على أنه «ليس مستعداً لإنفاق ميزانية الشعب المصري على حرب ليست حربها»، وقال «إن جيش مصر هو للدفاع عن مصر فقط»، ونصح جميع الأطراف بعدم الانجرار وراء مغامرات حماسية غير مدروسة دون تقدير للعواقب وما ستجره على الشعوب من نتائج يدفع ثمنها المواطنون الآمنون[٢].

وتكرر هذا الموقف خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام٢٠٠٩، فقد انتقدت الحكومة المصرية حركة حماس، واستنكرت إطلاقها الصواريخ على جنوب فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وأسر الجندي الإسرائيلي شاليط، وأغلقت معبر رفح، وساهمت في فرض الحصار على القطاع ومنعت من دخول التبرعات والدعم لسكان القطاع، وأقامت جداراً فولاذياً على الحدود من أجل منع تهريب المساعدات عبر الأنفاق، كما رفضت حضور مؤتمر القمة العربي الذي دعت إليه حكومة قطر لدعم صمود القطاع، وإعادة بناء ما هدمه الجيش الإسرائيلي خلال الحرب.

الموقف الأردني

يعتبر الأردن من أكثر الدول العربية ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، ولهذا فإن موقفه يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية عن طريق إقامة دولتين في فلسطين التاريخية؛ دولة للإسرائيليين ودولة للفلسطينيين.

وربط العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، بين نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وقال: «حتى يكون للفلسطينيين مستقبل ينبغي أن تكون لهم دولة قادرة على البقاء، وما أعنيه بكونها قادرة على البقاء هو جغرافياً»[٣].

واتبع الأردن سياسة «الاعتدال» من القضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي انتقد فيه العدوان الإسرائيلي على القطاع وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، والمشاريع الإسرائيلية الداعية إلى ما أطلق عليه «البديل الأردني»، إلا أنه لم يستجب للضغط الشعبي المطالب بطرد السفير الإسرائيلي في عمان، وسحب السفير الأردني من تل أبيب وقطع العلاقات مع إسرائيل، كإلغاء اتفاقية وادي عربة، على الرغم من حدوث تناغم الموقف الرسمي والشعبي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والسماح بالاحتجاجات والمظاهرات، ويبدو أن الحوار الذي سبق وأن بدأ بين الأردن وحماس قد مهد الطريق للموقف الأردني الأخير.

وزاد الانتقاد الأردني للممارسات الإسرائيلية بعد وصول حكومة نتنياهو اليمينية للسلطة، واستمرارها في بناء المستوطنات وتهويد المدينة المقدسة، إلى الدرجة التي جعلت الملك عبد الله يشبِّه إسرائيل بكوريا الشمالية من حيث عزلتها وخروجها على الشرعية الدولية.

الموقف السعودي

لم تنتقد السعودية حركة حماس بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية كما فعلت مصر، بل انتقدت قلق دول العالم من فوز حماس، واعتبرته غير مبرر.

وقال السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة تركي الفيصل: «إن فوز حماس يجب أن لا يثير قلق أي من العواصم العربية أو عواصم الدول الأخرى، طالما التزم المجتمع الدولي بتعهداته، المتمثلة في حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب».

وحذَّر وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل من خطورة وقف المساعدة للسلطة الفلسطينية، لأنه سيكون كارثياً، وقال إن حماس كانت حركة، والآن هي حكومة، وأنهم سيتصرفون بشكل مسؤول كحكومة، واعتبر أن على المجتمع الدولي أن يرى أولاً ماذا

ستعمل هذه الحكومة، بدلاً من أن يحكم على حماس طبقاً للغة التي كانت تستخدمها عندما كانت حركة[٤].

وارتبط موقف السعودية في لبنان بموقف الحكومة اللبنانية السابقة برئاسة فؤاد سنيورة التي كانت علاقتها متوترة مع حزب الله المدعوم من سوريا، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين دمشق والرياض.

وتغير هذا الموقف بعد المصالحة التي تمت بين البلدين وتبادل الزيارات وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري.

البيئة الحاكمة لمواقف دول الاعتدال العربي

أما العوامل التي تؤثر في البيئة الحاكمة لمواقف دول الاعتدال العربي، فهي العلاقات الخاصة التي تربط بعضها مع الولايات المتحدة والدول الغربية، ووجود تحالفات واتفاقات معها، تحصل بموجبها على دعم اقتصادي أو سياسي يؤهلها للعب دور إقليمي في المنطقة، لكي لا تكون خارج إطار الأحداث، خاصة بعد أن فقدت الدور القيادي الذي كانت تلعبه من قبل.

كما يلعب العامل المذهبي دوراً مؤثراً في مواقف بعض دول الاعتدال في الصراع على الزعامة التقليدية السياسية والدينية، ودخول إيران كلاعب رئيسي في المنطقة خاصة في لبنان والعراق ودول الخليج العربي، جعل تلك الدول تقف في المعسكر المضاد المعادي للدور الإيراني في المنطقة، متحالفة بذلك مع الدول الغربية وإسرائيل ضد العدو المشترك، علماً أن العدو الحقيقي الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة هو إسرائيل، ولكن الولايات المتحدة أقنعت بعض دول الاعتدال بأن إيران هي التي تشكل خطراً عليها، إما من خلال التهديد باحتمال امتلاكها لأسلحة نووية، أو أنها تهدد أنظمتها الداخلية.

البيئة الحاكمة لتحركات دول الممانعة العربية

تُعدُّ سوريا الدولة العربية الوحيدة في معسكر الممانعة، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا الجانب إذا أضفنا إليها تنظيمات المقاومة العربية كحزب الله والتنظيمات الفلسطينية وإيران.

وقد بدأت تظهر ملامح الدور السوري المتميز في هذا الاتجاه خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، ووقوف

سوريا إلى جانب تلك الأطراف التي شنت إسرائيل عدوانها عليها من أجل إضعافها والقضاء عليها.

وكانت سوريا قد عبرت عن ترحيبها بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، واعتبرته انتصاراً لسوريا وموقفها السياسي من القضية الفلسطينية، على أساس أن قيادات حركة حماس في الخارج موجودة في سوريا.

ووصف الرئيس السوري بشار الأسد، فوز حماس بأنه سوف يساهم في تخفيف الضغوطات على بلاده، وبدء لتفكيك العزلة عنها.

وقال الأسد أمام المؤتمر العام للأحزاب العربية الذي انعقد تحت شعار نصرة سوريا ولبنان بحضور ٣٠٠ شخصية عربية يمثلون أكثر من ١١٠ أحزاب سياسية في ١٥ دولة عربية: «إن نجاح حماس في الانتخابات التشريعية سيخفف الضغوط عن سوريا».

ومن جهة أخرى، فإن العلاقات بين سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح، كان يشوبها التوتر في السنوات الأخيرة، بخلاف ما كانت عليه علاقاتها مع حماس(٥).

واعترف الرئيس السوري بأن بلاده تدعم حركة حماس سياسياً، لأن لديهم الحق بأن تكون لديهم دولتهم المستقلة، ولديهم الحق باستعادة أراضيهم والحق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وقال: «نحن نشجع حركة حماس على التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، وهى حقوق سياسية، وتشمل حقوق اللاجئين، لأن لدينا نصف مليون لاجئ فلسطيني في سوريا»(٦).

ومن جهة أخرى، فقد عقدت في العاصمة السورية في نهاية شباط/ فبراير عام ٢٠١٠، قمة سورية- إيرانية بين الرئيسين بشار الأسد ومحمود أحمدي نجاد، شارك في جزء منها حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، مما شكَّل لأول مرة تحركاً علنياً مشتركاً بين أطراف الممانعة الثلاثة للاتفاق على استراتيجية مشتركة للرد على أي حرب إسرائيلية قد تلجأ إليها إسرائيل ضدهم، والتقى قادة المنظمات الفلسطينية الموجودون في سوريا مع الرئيس الإيراني الذي دعاهم لزيارة العاصمة الإيرانية لمتابعة اللقاءات.

وتتهم إسرائيل سوريا بدعمها للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، وجاء آخر اتهام بالمساعدة بنقل صواريخ «سكود» متوسطة المدى، من إيران إلى حزب الله.

وتدَّعي تل أبيب أن سوريا تقوم بتزويد حزب الله بهذه الأسلحة المتقدمة نوعاً ما، والتي ستعطي الحزب القدرة على الوصول إلى معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

وبدأ التصعيد في الموقف الإسرائيلي ضد سوريا، على لسان وزير الدفاع إيهود باراك الذي أشار في لقاء له مع قادة عسكريين إلى احتمال حدوث حرب شاملة بين سوريا وإسرائيل، قائلاً: «في ظل غياب اتفاق (سلام) مع سورية، نحن معرضون للدخول في مواجهة عسكرية قد يتسع نطاقها لتتحول إلى حرب إقليمية».

كما صرّح رئيس الأركان الإسرائيلي غابي أشكنازي بأن «الهدوء السائد على الحدود عموماً، الشمالية والجنوبية منها خصوصاً، هش جداً»، ونبَّه الجنود الإسرائيليين إلى «احتمال أن نشهد تدهوراً في الأوضاع خلال فترة خدمتكم».

وكان الرد السوري سريعاً وشديداً ومفاجئاً بقوته، فقد طالب وزير الخارجية وليد المعلم الإسرائيليين «الكف عن التهديدات ولعب دور الزعران» في المنطقة، وقال: «على إسرائيل عدم اختبار عزم سورية، تعلم أن الحرب ستنتقل إلى المدن الإسرائيلية»، وهدد إسرائيل بأنه في حال حدوث حرب «يجب ألا نستبعد كل الاحتمالات من كيان يقوم أساساً على العدوان، ستكون الحرب شاملة سواء أصابت جنوب لبنان أو سورية، واستبعد أن يشهد جيلنا بعدها محادثات السلام».

وقد يجلب لسوريا هذا الموقف الداعم للمقاومة الفلسطينية بعض التوتر في علاقاتها مع بعض الدول العربية المعتدلة، إلا أنها ما زالت متمسكة بخيار دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وهذا الموقف، جعلها اللاعب الرئيسي في المنطقة، وأعادت خلط الأوراق من جديد في لبنان لمصلحة سوريا، وأعادت الكثير من الدول الغربية اتصالاتها التي كانت مقطوعة من قبل معها.

وتميز الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، بدعوة سوريا إلى اجتماع عاجل للملوك والرؤساء العرب من أجل البحث في العمل العربي المشترك لوقف العدوان الإسرائيلي ودعم الفلسطينيين في القطاع، ولم تنجح جهودها، إلا أنها شاركت في القمة التي عقدت في العاصمة القطرية، والتي سميت قمة دعم غزة، وتحدث فيها خالد مشعل عن حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، وقاطعها محمود عباس.

وأما بقية أطراف الممانعة العربية كحزب الله، فقد كان رد فعلها لا يقل قوة وصلابة عن موقف سوريا من التهديدات الإسرائيلية.

فقد هدد الأمين العام للحزب حسن نصر الله في شهر شباط/ فبراير عام ٢٠١٠ بتطبيق معادلة «توازن الرعب» إذا قامت إسرائيل بالعدوان على لبنان، وخاطب الإسرائيليين بقوله «إذا ضربتم مطار الشهيد رفيق الحريري الدولي في بيروت سنضرب مطار بن غوريون، وإذا ضربتم موانئنا سنقصف موانئكم، وإذا ضربتم مصافي النفط سنقصف مصافي النفط عندكم، وإذا قصفتم مصانعنا سنقصف مصانعكم، ...».

وكان نصر الله هدد في السنة الماضية بمهاجمة تل أبيب إذا قصفت إسرائيل الضاحية الجنوبية لبيروت، وعاد ليؤكد بالذكرى العاشرة لتحرير لبنان في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠ والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، أنه في حال شنت إسرائيل حرباً جديدة على لبنان، فعليها أن تعلم أن «كل السفن العسكرية والمدنية والتجارية التي تتجه إلى إسرائيل على امتداد البحر المتوسط ستكون تحت مرمى صواريخ المقاومة الإسلامية، وما أقوله أنا إننا لن نرسل سفناً إلى المياه الدولية لاعتراض السفن الآتية إلى الموانئ الفلسطينية، ولكن أضيف الميناء إلى معادلة المطار في أي حرب مقبلة يريد الإسرائيليون شنها على لبنان»، وأشار إلى أنه يتكلم «عن البحر الأبيض المتوسط، ولم يصل بعد إلى البحر الأحمر، فهذه السفن التي ستتوجه إلى أي ميناء على الشاطئ الفلسطيني تستطيع المقاومة استهدافها وضربها وإصابتها».

وأكد نصر الله على أنه «لا أحد ينكر أن إسرائيل تعيش اليوم حالة من القلق والإرباك تظهر لدى السياسيين أو الإعلاميين الإسرائيليين، ونراهم ينتقلون من تدريب إلى تدريب، ومن مناورة إلى مناورة، وهذا له كلفته المالية والمعنوية، وهذا يؤثر على الاقتصاد والهجرة والسياحة والأمن».

وتساءل نصر الله عن أسباب قيام إسرائيل لأول مرة بهذا النوع من المناورات، وأجاب «لأنهم يريدون طمأنة مجتمعهم من خلال الإجراءات والتدريب والقول له إننا أقوياء ومستعدون لمواجهة أي حرب مقبلة، وفي جزء كبير منها يهزؤون من شعبهم».

شك في أن إسرائيل لم تنس ما لحق بها من هزيمة في حرب صيف عام ٢٠٠٦، ولا عدم تحقيق أهدافها من العدوان الذي شنته على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، كما أنها لم تكن

مرتاحة إلى عودة العلاقات السورية- اللبنانية إلى طبيعتها، وتجاوز التوتر الذي حدث بين دمشق وبيروت في السنوات الماضية، مما عزز موقف حزب الله في لبنان، وقوى الممانعة.

وما زالت سوريا تتحدث عن أهمية المقاومة الفلسطينية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وتعتبره نهجاً مهماً في التعامل مع إسرائيل، ولهذا السبب فإنها تحتضن في أراضيها قيادات التنظيمات الفلسطينية المعارضة.

وتريد إسرائيل من الدول العربية أن تلعب دور الحامي لها، وهو ما ذكره وليد المعلم وزير الخارجية السوري الذي صرح في أثناء لقائه مع وزير الخارجية الألماني جويدو فيسترفيله أن بلاده لا يمكن أن تقبل بلعب دور الشرطي لإسرائيل، وتمنع وصول أسلحة إلى حزب الله اللبناني، وهذا الموقف فيه الكثير من المنطق، لأن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بأحدث الأسلحة المتطورة، وهي تعرف أنها تحتل أراضي عربية وتقيم المستوطنات فيها، بينما هي تنتقد سوريا وتهاجمها، وتتهمها بمد حزب الله بالأسلحة، وهي تعرف أن تلك الأسلحة ليست في مستوى الأسلحة التي تمد بها إسرائيل، بينما أسلحة حزب الله هي من أجل الدفاع عن الأراضي اللبنانية وليس احتلال الأراضي كما تفعل إسرائيل.

وتريد الولايات المتحدة من سوريا، أن تقوم بدور مماثل لدور النظام المصري فيما يتعلق بقطاع غزة، أي أن تقيم جداراً فولاذية، وتفرض حصاراً عسكرياً على حزب الله اللبناني، يمنع وصول أي أسلحة أو عتاد حربي إليه.

إيـــران

تعيش إسرائيل هاجس الخطر النووي الإيراني، وتعمل على معالجة هذا الملف عن طريق استعمال القوة العسكرية، وتريد إشراك الولايات المتحدة والدول الغربية معها، وإدخال دول عربية إلى جانبها، وكأن الحرب على إيران هي حرب عربية- غربية- إسرائيلية ضد إيران وأطراف الممانعة العربية.

ومع تراجع فرص الحوار الأميركي الإيراني بعد أزمة الانتخابات الإيرانية (في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٩) التي اتهمت إيران فيها واشنطن بالتدخل ودعم الإصلاحيين وتأييدهم ضدها، تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل عبر تهديد متبادل بالحرب وبالرد عليها إذا بادر الطرف المقابل إليها.

لكن الولايات المتحدة ومن خلال تصريحات أركان إدارتها لم تكن متحمسة كثيراً لحرب إسرائيلية على إيران، لكنها في الوقت نفسه كانت تلوّح لطهران بحق إسرائيل بالرد إذا تعرضت للتهديد أو الاعتداء[٧].

وتعي إيران جيداً عدم جدوى العقوبات المفروضة عليها، أو التي تحاول الولايات المتحدة فرضها، وصعوبة الضربة العسكرية عليها، التي من الممكن أن تؤدي إلى حرب شاملة قد تعرض المصالح الأمريكية في المنطقة، وإلى فقدان السيطرة عليها، وفقدان الأنظمة المؤيدة لها، مما يعني أن أي حرب على إيران سيكون ثمنها فقدان الكثير مما تتمتع به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من نفوذ، خاصة أن واشنطن لم تسيطر بعد على الوضع في المناطق التي احتلتها كالعراق وأفغانستان[٨].

كما أن إيران تُعدُّ القوة العسكرية الوحيدة في الخليج العربي، ولن تستطيع أي قوة أن تصدها إذا لم تُبق الولايات المتحدة على قواتها في المنطقة، وهذا يعني بقاءها في العراق.

إنَّ القضية الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة هي العراق وليست برنامج إيران النووي، لا سيما أن طهران تريد انسحابا أمريكياً من العراق لتبقى القوة العسكرية في المنطقة.

وتريد الولايات المتحدة الانسحاب من العراق لأنها تواجه تحديات في أفغانستان، حيث تحتاج إلى التعاون الإيراني، لذا، يتعين عليها، أن تجد سبيلاً لتحقيق موازنة في القوة مع إيران دون انتشار مفتوح للقوات الأميركية في العراق، ودون عودة العراق قوة، لأن إيران نفسها لا تقبل بذلك.

وترى إيران أنها تمتلك أوراقاً كثيرة من الممكن أن تستخدمها في حال حدوث هجوم عليها، قد تؤثر على مجريات الحرب لصالحها، فلها علاقات تحالف مع سوريا وحزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي وأطراف فاعلة في العراق، ولها مؤيدون من الممكن أن تستغلهم في دول الخليج العربي، مما يؤدي إلى دخول المنطقة في حرب شاملة من الصعب السيطرة عليها.

فكون إيران طرفاً في الصراع فإنه في حال قيام مثل هذه الحرب قد ستتعرض مصالح العالم أجمع للضرر، من تدمير منشآت النفط وإغلاق خطوط الإمداد، وهو الذي تعلنه طهران في حال تعرضت لمثل هذا الهجوم، وقد تتعرض إسرائيل إلى ضربات موجعة من إيران وحلفائها في المنطقة.

وكانت سوريا قد اتفقت مع إيران على مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية اتجاههما، وأنهما في خندق واحد، بعد زيارة الرئيس الإيراني لدمشق في شباط/ فبراير الماضي، واعتبر الرئيس الإيراني، الذي أجرى عدة لقاءات مع قادة فصائل المقاومة الفلسطينية، وحزب الله، أن «التهديدات الإسرائيلية لا قيمة لها، وإذا افترضنا ووضعنا لها قيمة، فإن الصداقة السورية الإيرانية لن تمكن أي أحد من التجرؤ على أن يتطاول عليها... والكيان الصهيوني يعرف أن تهديداته تلك لا قيمة لها... وإيران تقف إلى جانب سوريا بكل قوة وقدرة وعزم، فالغاصبون لأرض فلسطين ستقطع أرجلهم بمقدار ما يعتدون على كل شبر من الأرض، وبالرغم من دعم دول الاستكبار، فإن المقاومة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ في غزة ولبنان قد علمتهم التلذذ بالفشل... فكيف بسوريا البلد الصامد والقوي والذي لديه الإمكانات والاستعداد للدفاع عن نفسه، وإيران تقف إلى جانبه بكل ما تملك من قوة»[٩].

وثمة تناغم في موقف لبنان الرسمي مع حزب الله والموقف السوري- الإيراني، فقد أعلن الرئيس اللبناني ميشيل سليمان أنه «على إسرائيل أن تفهم أنها مهما فعلت لن نختلف في ما بيننا.. كما أنها تعرف أنها ستدفع ثمناً كبيراً وستتألم كثيراً إذا اعتدت على لبنان».

وقال الرئيس اللبناني رداً على سؤال حول التهديدات الإسرائيلية للبنان على خلفية صواريخ «سكود»: «إن هدف إسرائيل هو خلق حالة من الانقسام في الصف اللبناني».

تـــركيـا

بدأت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، تأخذ مواقف متفهمة أكثر للجانب الفلسطيني، إلا أننا لا نستطيع أن نضعها إلى جانب معسكر الممانعة أو الاعتدال، فقد انفتحت تركيا على محيطها العربي والإسلامي، مما منحها القدرة على لعب دور قيادي في المنطقة لقي الترحيب من الرأي العام العربي، ومن أطراف معسكر الممانعة.

ويبدو أن أفول الدور المصري القيادي الذي كانت تلعبه من قبل، بسبب مشاركتها في الحصار على قطاع غزة، وإغلاق معبر رفح، قد ساهم في أن تلعب تركيا هذا الدور.

ويحكم الموقف التركي من القضية الفلسطينية العوامل التالية:

أولاً: أن القضية الفلسطينية موجودة في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني؛ ورفضه إعطاء أرض في فلسطين لإقامة

دولة لليهود عليها، وصولاً إلى عهود الحكومات العلمانية المتعاقبة، حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف فيها ضد العالم العربي، بل إن كثيراً من المواقف التاريخية اتُّخِذت في عهد قيادات علمانية، مثل خفض العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل نهاية عام ١٩٨١ في عهد نظام الانقلاب العسكري، كما أن رئيس الحكومة بولنت أجاويد، المعروف بتشدده العلماني، وعدائه للتيارات الإسلامية، كان الحاضن لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وهو أول من وصف ممارسات إسرائيل بالإبادة عام ٢٠٠٢.

ثانياً: لعبت الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية دوراً مهماً في اتخاذ تركيا مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني، ووصلت إلى حدود قصوى، عرّضت وضع الحكومة التركية إلى ضغوط شديدة من الخارج دون أن تنحني أمامها، وكانت تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحضور الواسع للقضية الفلسطينية في ضمير الشعب التركي، وهو ما دفع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان للقول مرَّة إنه عندما يتخذ قراراً في السياسة الخارجية، فإنما يصغي لصوت الشعب المؤيد كليَّة للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية، اتخذ آليات لا تتصل فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية، بل أخذ في الحسبان التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

رابعاً: إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوماً، وفي عهد حزب العدالة والتنمية أيضاً، على حساب الاعتراف بوجود دولة «إسرائيل»، فمن جهة ما تزال تركيا مرتبطة بنحو ٦٠ معاهدة أمنية وعسكرية مُفعَّلة مع «إسرائيل»، كما تعد الشريك التجاري الإسلامي الأكبر لها، ففي عام ٢٠٠٩ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما مجموعه ١,٠٧٣ مليار دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ما مجموعه ١,٣٨٨ مليار دولار، مع ملاحظة أن الصادرات الإسرائيلية تراجعت بنسبة ٣٣%، بينما تراجعت الواردات بنسبة ٢٤٪ مقارنة بالعام السابق.

ومن جهة ثانية تتبنى تركيا القرارات الدولية ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة، بما في ذلك شرقي القدس والقطاع، والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين، ووقفت ضد أي تغيير في هوية شرقي القدس، كما وقفت ضد الاستيطان في الضفة

الغربية، ولم يصل أي موقف من أي طرف تركي رسمي حتى الآن إلى حد التشكيك بوجود الكيان الإسرائيلي.

خامساً: عززت تركيا علاقاتها مع هذا العمق الحيوي بالنسبة لسياستها الخارجية، من خلال إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية بلغ مجموعها السنوي نحو ٣١ مليار دولار، فيما وصل حجمها مع إيران وحدها حوالي ١٠ مليارات، وما دامت القضية الفلسطينية في قلب العالمين العربي والإسلامي، فإن ذلك يعني أنه بقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي يقترب أكثر من القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أهمية تلك العوامل، إلا أن تركيا تواجه بعض الصعوبات في تنفيذ سياستها، كالرفض الإسرائيلي للموقف التركي اتجاهها، وكتعطيل دور الوسيط الذي حاولت القيام به من قبل العدوان الإسرائيلي على غزة بين سوريا وإسرائيل، وعدم ارتياح بعض الدول العربية كمصر للدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة، وخشية مصر من أن يكون هذا الدور بتنسيق مع سوريا وإيران التي هي في حالة جفاء معها.

ولهذا، فقد ظهر الموقف التركي وكأنه أقرب إلى محور الممانعة من دول الاعتدال، بسبب العلاقات التي تربط بين تركيا وحزب الله وحركة حماس، إلا أن البعض يرى بأن تركيا قد تقترب من دول الاعتدال من منطلق أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي تربطه علاقات جيدة مع بعض دول محور الاعتدال كالسعودية.

ولقد حرص رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على تأكيد هذا الموقف أو السياسة «التوازنية» التركية بين كافة دول الإقليم بما فيها إسرائيل وبين علاقاتها الإقليمية في الشرق الأوسط وعلاقاتها مع أوروبا بقوله في طهران: إن تركيا لن تضحي بعلاقاتها مع الغرب لصالح التحالف مع الشرق.

ويمكن فهم البيئة الحاكمة لتحركات تركيا من خلال:

- الموقف التركي الرافض للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.- انسحاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من مؤتمر دافوس الاقتصادي (٣٠ كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٩) أثناء إلقاء شمعون بيريز كلمته.

- إلغاء ترتيب مشاركة إسرائيل في مناورة «نسر الأناضول» الجوية السنوية.
- تهديد رئيس الجمهورية التركية عبد الله جول بسحب السفير التركي من تل أبيب، اعتراضًا على الإهانة التي وجهها داني آيالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي للسفير، وإصرار تركيا على ضرورة اعتذار إسرائيل للسفير التركي وللشعب التركي، فتح الحدود بين سوريا وتركيا، ولقاء القادة الأتراك مع المسؤولين في حركة حماس.

البيئة الحاكمة لتحركات دول الاعتدال والممانعة تجعلهما يرفضان أي عدوان قد تقوم به إسرائيل ضد الدول العربية وإيران، ولكن الخلاف القائم بينهم في وجهات النظر مرتبط في النتائج التي من الممكن أن يتمخض عنها العدوان.

وبالتأكيد فإن فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها، يعني زيادة في قوة محور الممانعة والدور الذي سيقوم به في المستقبل.

الهوامش

(١) القدس الفلسطينية، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢) الاتحاد الإماراتية ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٣) الحياة الجديدة الفلسطينية، ٨/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٤) الحياة ١/ ٢/ ٢٠٠٦.

(٥) الحياة، ٥/ ٣/ ٢٠٠٦.

(٦) الشرق القطرية، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٦.

(٧) فريد زكريا، نيوزويك، الطبعة العربية، عدد ٩ آذار/ مارس ٢٠١٠.

(٨) النهار ١٣/ ٣/ ٢٠١٠.

(٩) القدس العربي، ١/ ٥/ ٢٠١٠.